اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: 23-12-2008 رقم العدد: 16680 رقم الصفحة: 12 مسلسل: 86 رقم القصاصة: 1

العساف: تمويل عجز الميزانية من الاحتياطات المرصودة

المملكة حققت إيرادات تجاوزت تريليون ومائة مليار ريال

٢٤٪ من الإجمالي الكلي للميزانية تم إنفاقه على التعليم

طالب الذبياني – مكة المكرمة

قال وزير المالية الدكتور ابراهيم العساف: ان عجز الميزانية البالغ ٦٥ مليارا سيتم تمويله من الاحتياطات التي كونتها الدولة في السنوات الثلاث الماضية، مؤكدا انه قد تم تخصيص اعتمادات مالية كبيرة جدا لقطاع التعليم وللبنية الاساسية والصحة والخدمات الاجتماعية.

وأشار العساف في حديث للتلفزيون السعودي (القناة الأولى) أمس إلى أن كل القطاعات الحكومية حظيت بنصيب جيد من المشاريع وكان هناك تحد يواجه الدولة وهو تحقيق النمو في اعتمادات المشاريع التنموية وفي نفس الوقت ضبط النفقات.

وبين العساف ان المملكة حققت ايرادات هي الاعلى وبشكل كبير جدا مقارنة باقرب ايرادات حققتها في العام الماضي فالايرادات تجاوزت تريليون ومائة الف مليون ريال وستخصم النفقات من هذه الايرادات حسب مرسوم الميزانية وسيحول الفرق بين الايرادات الكلية والنفقات الى الاحتياط العام لاستخدامه في المستقبل اذا اقتضت الامور ذلك. مؤكدا وجود زيادة في النفقات عن الحجم المقدر في الميزانية حيث كانت الايرادات المقدرة باربع مئة وعشرة مليارات (٤١٠) مليارات ووصلت الى (٥١٠) مليار ريال وهذا نتيجة نفقات لم يكن مخطط لها مثل بدل غلاء المعيشة والنفقات التي تتعلق بالحرمين الشريفين وزيادة القروض الممنوحة للجامعات وزيادة حجم ابتعاث الطلاب والطالبات الى الخارج وكذا اعانات الأرز والاعلاف والتي وصلت الى حوالى (١٣) مليار ريال.

واوضح وزير المالية ان قطاع التعليم حظي بحوالى ٢٤٪ من الإجمالي الكلي للميزانية فالمملكة من الدول العشر الاوائل التي تنفق على التعليم.. وخلال الفترة الماضية تم اتخاذ العديد من الخطوات التي ستحسن نوعية التعليم فلدينا مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم وهو مشروع طموح وكذا برنامج الابتعاث اضافة الى المشاريع الانشائية في المدارس.. وكل هذه الامور ستؤدي الى تحسين مخرجات التعليم العام والجامعي حيث تم اعتماد انشاء (١٥٠٠) مدرسة جديدة وصيانة (٢٠٠٠) مدرسة اضافة الى اكثر من (٣٢٠٠) مدرسة تنفذ حاليا و(١١٠٠) مدرسة تم الانتهاء منها وسيتم استلامها قريبا.

وعن الخدمات الصحية يقول وزير المالية: ان هذا القطاع حظي بدعم كبير حيث تم اعتماد انشاء عدد كبير من المستشفيات والمراكز الصحية كما يتم حاليا تنفيذ العديد من المستشفيات تزيد سعتها عن (١١٠٠٠) سرير وهي زيادة كبيرة جدا مقارنة بما هو متوفر من اسرة في المستشفيات. مؤكدا انه تم اعتماد مبالغ عالية للطرق وهي تعد الاعلى على مستوى الميزانيات السابقة رغم ان الاعتمادات في الميزانيات السابقة كانت عالية، مشيرا الى انه تم اعتماد مشاريع للمياه والصرف الصحي وما تم اعتماده لتنفيذ هذه المشاريع في الاربع سنوات الماضية بلغ (١٤٠) مليار ريال. وهي تشمل المشاريع المباشرة في وزارة المياه والكهرباء وكذا مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص المتعلقة بمحطة التحلية. مؤكدا ان ما تم اعتمادة من مشاريع في الميزانية القادمة يبلغ (٢٢٥) مليار ريال خلاف المشاريع الاخرى التي يتم تمويلها من فائض الميزانية في السنوات الثلاث الماضية. اضافة الى ما يتم تمويله من خلال الصناديق التنموية والتي نتوقع ان تقدم في العام القادم قروضا بمبلغ (٤٠) مليار ريال. وكل هذه العوامل ستؤدي الى استمرارية النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وكشف الدكتور ابراهيم العساف عن ان الصناديق التنموية حظيت في السنوات الثلاث الماضية بزيادة عما هو مخصص لها.. فمثلا صندوق التنمية العقاري خصص له في العام الماضي (٢٥) مليار ريال اضافة الى (١٨) مليارا خصصت له في السنتين التي قبلها. وقد بلغ ما تم تخصيصه للصندوق في السنوات الاربع الماضية (٥٠) مليار ريال. وصندوق الاستثمارات العامة خصص له في العام الماضي (٢٠) مليار ريال وكذلك الصندوق الصناعي زيدت موارده بـ(١٤) مليار ريال. ومن مزايا هذه الصناديق ان لديها موارد ذاتية ولا تتأثر باوضاع الميزانية وهي مستمرة في تمويل القطاعات المختلفة.

وعن ابرز التحديات التي واجهت وزارة المالية عند اعداد الميزانية يقول الدكتور العساف هي ليست تحديات وانما تنفيذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الذي يؤكد دائما على اهمية تنفيذ المشاريع واعتماد المبالغ المالية اللازمة لها حيث ذكر، حفظه الله، في اجتماع مجموعة العشرين ان هذه الموارد سوف تخصص للبنية الاساسية وللتعليم والصحة فكان الهدف هو تحقيق هذا التوجيه على ارض الواقع.

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: 23-12-2008 رقم العدد: 16680 رقم الصفحة: 12 مسلسل: 86 رقم القصاصة: 2

ابراهيم العساف

مشيرا الى ان كان هناك تحد في جانب الايرادات وصعوبة تقديرها في ضوء التغييرات المستمرة في مستوى النمو في الاقتصاد العالمي فخلال ثلاثة اشهر صدرت ثلاثة تقديرات كلها تؤكد انخفاض معدل النمو العالمي وهذا يتعكس على اسعار البترول بشكل عام ولكن التقديرات التي خرجت وبنيت على اساسها الميزانية تقديرات مناسبة ومتحفظة كالعادة..

وعن الخطة الاحتياطية في حال استمرار الركود العالمي وانخفاض اسعار البترول يقول وزير المالية: ان كل المؤشرات تدل على ان هناك ركود وتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، وهناك توقعات ان تتحسن الامور نهاية العام القادم مشيرا الى ان الدولة بنت احتياطيات نقدية ملائمة لمواجهة هذه الطوارئ وسوف تساعدنا بحول الله على مواجهة هذه التحديات، فالفرق بين الايرادات والمصروفات سوف يذهب الى الاحتياطي لتمويل أي عجز في الميزانية، وانا مطمئن انه بوجود هذه الموارد المالية وبتوقعاتنا في التحسن للاقتصاد العالمي اننا نستطيع ان نتجاوز هذه الازمة بسلام من خلال هذه الاحتياطيات ومن خلال ترشيد الانفاق فيما لا يتعلق بالجوانب التنموية فلدينا من الموارد ما يساعدنا على بناء قدراتنا التنموية فيما لو استمرت الازمة الحالية. مؤكدا ان الاحتياطات العامة للدولة في مأمن من الازمة العالمية لانها استثمرت استثمارات فيها سيولة عاجلة وفي ادوات امنة مقارنة بالاستثمارات المباشرة.

ومضى العساف يقول: لايوجد استثمار لم يتأثر بالازمة العالمية لكن درجة التأثر هي التي تختلف واستثماراتنا في المملكة ونتيجة للسياسة المتحفظة تعرضت لتأثير محدود وفيها السيولة الكافية حتى ما اردنا ان نسيلها او نستخدمها.

وأكد وزير المالية استمرار صرف بدل غلاء العام الجديد لان قرار مجلس الوزراء واضح وصريح ونص على صرف الـ ٥٪ لمدة ثلاث سنوات.. ومع بدء العام المالي القادم ستضاف ال ٥٪ لرواتب جميع الموظفين والموظفات وكذلك العام الذي يليه.

ونفى وزير المالية تأخر وزارته في صرف الاعتمادات المالية للمشاريع التي يتم تنفيذها. مشيرا الى ان هناك جهات حكومية تنفذ مشاريعها بجدية وفي الوقت المحدد وهناك جهات تتأخر تتأخر في تنفيذها وهذا التأخير ناتج عن عدة الاسباب ومنها عدم وفرة الاراضي.. وقد بدأنا التنسيق مع وزوارتي التربية والتعليم والصحة لتوفير الاراضي لبناء المشاريع عليها وصرف لهما اكثر من (٤) مليار ريال لشراء الاراضي. مؤكدا ان ان من الاسباب ايضا عدم توفر المقاولين حتى ان بعض المشاريع تطرح ولا تتقدم مؤسسات لتنفيذها.. مؤكدا ان الوزارة صرفت اكثر من (١٢٠) مليار لتمويل (٥٠٠) عقد لتنفيذ عدد من المشاريع في عدد من المناطق بزيادة قدرها ٢٣٪ عن العام الماضي.. وكذا الصرف على المشاريع زاد بنسبة كبيرة حيث بلغ ما تم صرفه (١٤٦) مليار ريال.